

BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior

Volume 1 | Issue 1
ISSN: 2663-9122

Article 17

August 2019

كتابة التاريخ بين المذكرات والواقع (سامي الصلح مبدعاً سياسياً)

Mohammad Ali El Kouzi

Beirut Arab University, Lebanon, mohammad.kouzi@bau.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/schbjournal>



Part of the [Architecture Commons](#), [Arts and Humanities Commons](#), [Education Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

El Kouzi, Mohammad Ali (2019) "كتابة التاريخ بين المذكرات والواقع (سامي الصلح مبدعاً سياسياً)," *BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior*. Vol. 1 : Iss. 1 , Article 17.

Available at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/schbjournal/vol1/iss1/17>

This Article is brought to you for free and open access by Digital Commons @ BAU. It has been accepted for inclusion in BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior by an authorized editor of Digital Commons @ BAU. For more information, please contact ibtihal@bau.edu.lb.

(كتابة التاريخ بين المذكرات والواقع) سامي الصلح مبدعاً سياسياً

Abstract

This research paper focuses on the creative and living situation of the political life of most prime ministers in Lebanon. Their creativity was most prominent by the fact that they were prime ministers with limited authoritative powers. The president has the most authority in power while his prime minister holds full political responsibility. Prime minister Sami El Solh, showed his creativity by being member of the cabinet in two different presidential terms. His diaries in his presidential terms appeared in four different volumes though the main book was titled "Diaries of Sami El Solh". Other books were titled " Refer to the history" and " Lebanon: the political mess and the unknown destiny". These diaries reflected his creativity during his terms. In Lebanon, the authoritative powers are divided into two parties, one party that governs but is not responsible and usually stays in power for a long period of time and another party that governs for a shorter period of time usually not more than 8 months. This is what the prime minister tried to show though his diaries that reflect mostly creativity in power however at many times he was distant from the reality.

Keywords

الواقع الإبداعي، الواقع المعاشي، الحياة السياسية، مذكرات سامي الصلح، الحكم في لبنان

كتابة التاريخ بين المذكرات والواقع (سامي الصلح مبدعاً سياسياً)

ق. ع. محمد¹

¹ جامعة بيروت العربية - لبنان

ABSTRACT: This research paper focuses on the creative and living situation of the political life of most prime ministers in Lebanon. Their creativity was most prominent by the fact that they were prime ministers with limited authoritative powers. The president has the most authority in power while his prime minister holds full political responsibility. Prime minister Sami El Solh, showed his creativity by being member of the cabinet in two different presidential terms. His diaries in his presidential terms appeared in four different volumes though the main book was titled "Diaries of Sami El Solh". Other books were titled "Refer to the history" and "Lebanon: the political mess and the unknown destiny". These diaries reflected his creativity during his terms. In Lebanon, the authoritative powers are divided into two parties, one party that governs but is not responsible and usually stays in power for a long period of time and another party that governs for a shorter period of time usually not more than 8 months. This is what the prime minister tried to show though his diaries that reflect mostly creativity in power however at many times he was distant from the reality.

ملخص: يدخل هذا البحث ضمن مجال الواقع الإبداعي والواقع المعاشي ويتجلى ذلك في الحياة السياسية التي مارسها معظم رؤساء الوزارة في لبنان، فقد كابدوا تجربة إبداعية ظهرت في كونهم مسؤولين غير قادرين على الحكم. فرئيس الجمهورية مطلق الصلاحية في الحكم، ورئيس وزرائه هو المسؤول. ومع ذلك نجد دولة الرئيس سامي الصلح مبدعاً في توليه عدة وزارات في عهدين لرئيسين مختلفين. حتى أن مذكراته السياسية عن هذين العهدين جاءت متنوعة في أربعة أجزاء، مع أن الكتاب المعتمد جاء تحت عنوان "مذكرات سامي الصلح". عدا ذلك ظهر كتاب "احتكم إلى التاريخ" و"لبنان العبث السياسي والمصير المجهول" وجاءت هذه المذكرات لتبرر الوسائل المبدعة التي اتبعها أثناء فترات حكمه. فالحكم في لبنان طرفان طرف يحكم وهو غير مسؤول ويبقى مستقراً لفترة زمنية طويلة لا يجتمع مجلس الوزراء إلا برئاسته ولا يبيت أمراً إلا بمشاركته. وطرف آخر غير قادر على الحكم ولا يجوز استمراره في بقاء أية وزارة أكثر من ثمانية أشهر. هذا ما حاول دولة الرئيس إظهاره من خلال مذكراته التي تظهر إبداعه في تسيير دفة الحكم مع أنه كان في أحوال كثيرة بعيداً عن الواقع.

الكلمات الدالة: الواقع الإبداعي، الواقع المعاشي، الحياة السياسية، مذكرات سامي الصلح، الحكم في لبنان

1. مقدمة

1.1. الإبداع

الإبداع هو القدرة على تكوين شيء جديد بطريقة غير مألوفة، هو أن ترى ما لا يراه الآخرون، أو هو القدرة على حل المشكلات بأساليب جديدة تعجب الآخرين.

والسياسة أداة في فكر وممارسة الإنسان، وهي وسيلة متغيرة متجددة قابلة للتطوير والتبدل والتعديل، فهي تستوجب تفعيل العقل البشري بغية تحقيق «الابتكار والإبداع» الذي يعطيها مداها ويرسم طرقها وأساليبها، والسياسة مناهج مختلفة وعقائد متنوعة. سادت وبادت عبر التاريخ.

أن المبدع السياسي هو من يقترح الحلول ويتميز بجرأة التنفيذ والاحترام، هنا يستطيع أن يتبوأ مركزه السياسي لأنه أقدر من الآخرين على إيجاد الحلول ومعالجة الأزمات، ولا أظن أن الإبداع الحقيقي هو في كيفية فرض الضرائب أو تحصيلها أو رفع الفائدة أو خفضها أو الحصول على قروض لدفع الأجور للموظفين، بل إن المفروض أن كل من يقبل

بمنصب رفيع في الدولة أن يكون صريحاً في مدى قدرته على الإبداع السياسي من عدمها، وذلك كي لا يسارع فيما بعد إلى تبني خطاب عدم امتلاك العصا السحرية، من هنا استنتج أن من لا يمتلك هذه العصا فليعرف حق قدره وينسحب من صفوف النخبة الحاكمة، فالسياسي هو المبدع في خلق مجالات التنمية والاستثمار وليس ذلك الشخص العادي الذي سنحت له الفرص بالوصول. (أبو لطيف، 2015، 160).

وإذا كان الرئيس سامي الصلح قد اعتمد في مذكراته على توصيف الأحداث الجارية بكل تفاصيلها وخبايها، وكَتَّاب هذا النوع من الكتابة السياسية عادة ما يكونون مبدعون في توصيف الظواهر والأحداث الجارية بكل تفاصيلها وأبعادها، مع أنه لم يربط الأحداث الجارية بالماضي ولم يستشر منها المستقبل لأن جل تركيزه يكون على توصيف الظاهرة من كل أبعادها دون ربطها بالماضي أو الانطلاق منها لقراءة المستقبل، وبمتابعة مذكراته نجد مثلاً أنه عندما كان مهدهداً بالاعتقال بسبب التجنيد الإجباري خلال الحرب العالمية الأولى، كان بحاجة لارتداء لباس العمل لإغفائه من الخدمة والنفي، فيشترط عليه مدير سكك حديد الأناضول لتوظيفه أن يربح دعوى في المحكمة الإدارية فيتوجه نحو المحكمة وببده هدية (راحة الحلقوم) يقابل رئيس القلم يكسب صداقته، يكتب الحكم بنفسه ويوقع عليه رئيس المحكمة دون قراءته وبهذا العمل التحق بالوظيفة وأعفي من الجندية. لقد كَوَّن شيئاً جديداً بطريقة غير مألوفة فكان مبدعاً، وإن وصفه البعض بالتزوير فذلك ليس غريباً عمن يعمل في المجال السياسي، ففي البرامج السياسية يفتخر المتكلم بأنه «يتكلم بالسياسة» ويقصد بذلك لا تصدق كلامي.

وبدراسة لتاريخ الرئيس سامي الصلح وعمله السياسي نجده موزعاً بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

1.2. في العمل السياسي

1.3. في السياسة الخارجية

1.3.1. حول انضمام لبنان لجامعة الدول العربية، تطيناً للمسيحيين ومنعاً من ذوبان الكيان اللبناني في المحيط المسلم المجاور يقول سامي الصلح:

«فالاتفاق الذي عقدته الدول العربية في مؤتمر الإسكندرية ليس اتفاق أو معاهدة أو اتحاد أو وحدة، بل هو تعاون وتفاهم وتبادل مصالح ومنافع بين دول مستقلة ذات كيان معترف به».

إلى أن يقول: «فإني لا أوافق الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق هو من قبيل الاتحاد أو الوحدة، فهذا عبارة عن توحيد وجهات النظر ليس إلا وهذا لا يمس لسيادة الدول ولا بسيادتنا».

1.3.2. كانت القضية الفلسطينية همّة الأول والأخير، وفي ذلك يبيّن موقف حكومته في خطاب 7 مايو (أيار) 1946، أمام المجلس النيابي قائلاً:

«فتقرير مصير فلسطين عائد إلى أهلها الشرعيين أنفسهم ومرجعهم في ذلك منظمة الأمم المتحدة، والحكومة اللبنانية واثقة أخيراً بأن الضمير الإنساني لن يرضى باستمرار المأساة التي يعانيها عرب فلسطين منذ وعد بلفور والتي تتجدد فصولها بتوصيات لجان التحقيق المختلفة التي زارت البلاد حتى اليوم، واثق بأن الأمم المتحدة ستقف إلى جانبهم في تأييد حقهم وإعلان استقلال فلسطين وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية فيها عملاً بالمبادئ التي ضحت الإنسانية بالملايين من أرواحها في هذه الحرب في سبيل توطيدها وإعلان شأنها». (محاضر المجلس النيابي اللبناني 1946/5/7)

كما أبرق سامي الصلح إلى أمانة جامعة الدول العربية معلناً رفضه توصيات اللجنة الأمريكية – البريطانية مطالباً الحكومتين الأمريكية والبريطانية بإهمال مقترحات اللجنة، «وليس لنا الآن أن ندحض الأطماع الصهيونية والفكرة اليهودية في إقامة دولة عنصرية دينية في منتصف القرن العشرين». (الصلح، 1960، 52)

ويقول: «إذا كان هناك من يحاول أن يفرض بالقوة وطناً قومياً يهودياً في فلسطين العربية فنحن على استعداد للقضاء بالقوة على كل محاولة يراد بها الإضرار بعروبة فلسطين... وإنا نأبى إباءً كلياً أن تتدس الصهيونية الدخيلة في صفوف شعبنا لتقف حجر عثرة في طريق تقدمنا...».

«إننا العرب شعوباً وحكومات متفقون فيما بيننا اتفاقاً تاماً على مكافحة الصهيونية ونصرة أخواننا عرب فلسطين». (الصلح، 1960، 110).

1.3.3. ويبيّن موقف حكومته في المؤتمر الآسيوي – الأفريقي الذي عقد في باندونغ نيسان 1995 عن نزول الدول الداعية للمؤتمر عند رغبة الدول العربية في إقصاء إسرائيل عنه، وإثارة قضية فلسطين ليتم العمل على تنفيذ قرارات الأمم

المتحدة بشأنها، وعندما ذهبت بعض الوفود لضرورة التفاوض مع إسرائيل، هبّت الوفود العربية رافضة كل إشارة للتفاوض مصرّحة بأنها لا تقبل بأي قرار يقصر عن المطالبة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. (محاضر المجلس النيابي، 1955/5/12).

وهنا وخلافاً للاعتقاد السائد يقول سامي الصلح في مذكراته عن الرئيس جمال عبد الناصر: «وبهمني أن أشيد هنا إلى النجاح العظيم الذي حققه الرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال وجوده بيننا في باندونغ... لقد استطاع أن يبهز العالم... وأن يفرض بما عنده من نفوذ وقوة شخصية قضية فلسطين على جدول الأعمال... استطاع الرئيس المصري أن يحمل زعيماً كبيراً كنهرو على تفهم وجهة نظر العرب تجاه مشكلة فلسطين». (الصلح، 1960، 264).

1.3.4. حلف بغداد: رغم تأكيد الرئيس الصلح بأن سياسته الخارجية هي التزام الحياد والعمل على توحيد الجبهة العربية، نجده في المقابل، وعندما كانت تركيا تحشد جيوشها على الحدود السورية يقوم الرئيس كميل شمعون بزيارة لتركيا حيث لاقي استقبالا منقطع النظير، ويشير إلى الصداقة التركية – اللبنانية وإنه لا يوجد بين لبنان والبلاد العربية أي تعارض في المصالح من شأنه أن لا يحول دون تعزيز الصداقة والتعاون مع تركيا، ويعزو هذه السياسة إلى موافقة المجلس النيابي اللبناني عليها قائلاً: «الحكومة باشرت وعملت بموجب توجيهات المجلس ولجنة الشؤون الخارجية لتوحيد الكلمة وجمع الصفوف». (محاضر المجلس النيابي 1955/5/14).

ومع ظهور حلف بغداد ووقوف العراق وتركيا من ناحية، ومصر وسوريا وعدد من الدول العربية من ناحية أخرى، وصل رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في 14 أيلول 1955 إلى بيروت محاولاً إقناع اللبنانيين بالدخول إلى حلف بغداد، وعقد اتفاقية ثنائية يعتبر بموجبها أي اعتداء على لبنان هو اعتداء على تركيا، وأن الجيش التركي على استعداد لصد أي عدوان إسرائيلي على لبنان، ومع أن السعودية ومصر وسوريا أعلنت رفضها لمثل هذه الاتفاقية إلا أن الرئيس الصلح أعلن عن موافقة حكومته على الاتفاق مع تركيا، كما أشار إلى رغبة الحكومة اللبنانية بإطلاع الدول العربية على تفاصيل المحادثات مع مندريس.

وعندما طلبت مصر طرد العراق من جامعة الدول العربية، أعلن الرئيس الصلح رفضه لذلك قائلاً: «إن أحداً من اللبنانيين عموماً يرضى بإبعاد الشقيق عن الجامعة العربية، فالعراق عضو فعال في الكيان العربي ولا يمكن أن نوافق على إخراجها أو عزله عن المجموعة العربية». (محاضر المجلس النيابي، 1955/5/12)

ورغم عقد الاتفاقية الثنائية مع تركيا إلا أن الرئيس شمعون لم يستطع ربط لبنان بصراحة بحلف بغداد. كما ساءت العلاقات بين لبنان وبعض الدول العربية نتيجة زيارة شمعون والصلح إلى أنقرة، رغم أن الرئيس شمعون صرح بأنه لن يوقع حلفاً مع أي بلد، وقال أن المعارضة هي التي تتهمه بأنه يريد ربط البلاد بأحلاف ومعاهدات (صحيفة كل شيء 1955/11/5)، وكذلك يبدو موقف الرئيس سامي الصلح بقوله: «نحن على الحياد ولن ننضم إلى هذا الحلف»، ويقول: «إن لبنان لن يدخل في أي حلف، وعلى الأخص حلف بغداد، ما لم توافق عليه جميع الدول العربية دون استثناء» (الصلح، 2004، 208) بل أن الرئيس الصلح يؤكد أن الرئيس شمعون مع أنه راغب بالدخول إلى حلف بغداد إلا أنه كان مضطراً للأخذ بعين الاعتبار موقف الهيئات الدينية السياسية المسيحية المتخوفة من أن يكون هذا الحلف مقدمة لمشروع وحدة الهلال الخصيب الهاشمي». (الصلح، 2004، 222).

1.3.5. مبدأ ايزنهاور: سارع لبنان لتبني مبدأ ايزنهاور. «إن لبنان يرى في التعاون مع أمريكا ضمان استقلاله وسيادته، وأن مبدأ ايزنهاور يحتوي هذه الضمانات» ويبرر الرئيس الصلح ذلك «بالموقف الإيجابي للولايات المتحدة الأمريكية إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وأن القبول بمبدأ ايزنهاور حتمتها مرحلة الصراع العربي – الإسرائيلي، خاصة وأن المساعدات التي ينص عليها لا تتعارض والتزامات لبنان الدفاعية مع الدول العربية». (الصلح، 2004، 251).

وهذا ما أدى إلى قيام وزير الخارجية اللبناني شارل مالك إلى الاجتماع بالرئيس الأمريكي ايزنهاور في 6 شباط 1957 وتصريحه بنهاية الاجتماع بتأييده للسياسة الأمريكية. (صحيفة النهار، 1957/2/7).

وفي الرابع عشر من آذار وصل السفير الأمريكي جيمس ريتشاردز إلى بيروت مبعوثاً من قبل رئيسه، ووقع مع شارل مالك في 16 آذار بياناً مشتركاً يعلنان فيه قبول لبنان مبدأ ايزنهاور، وعندما سئل شارل مالك عن البيان المشترك ريتشاردز – مالك أجاب: «إن البيان ليس معاهدة دفاع متبادل، وأن الغرض الرئيس من البيان هو مساعدة لبنان على دفع الاعتداء الشيوعي»، (مالك، 1957/11/26)، وقد قامت حملة في المجلس النيابي اللبناني معارضة لهذا البيان ومما قاله

النائب عبد الله الحاج في المجلس: «إن هذه الحكومة خدعت الناس ببيانها الوزاري، وقد خالفت كل ما ورد فيه، وعملها هذا سبب حدوث أمرين: الأول: عقد في القاهرة مؤتمرات لم ندع إليها، وفي هذا إضعاف لمركزنا العربي، والثاني: أن الحكومة قسمت البلاد إلى قسمين أحدهما يرى أن هذا الانحياز خطر حقيقي على الكيان اللبناني القائم على الميثاق الوطني». (محاضر المجلس النيابي، 1957/4/4).

1.3.6. بالنسبة للوحدة العربية 1958: كان موقف السلطة اللبنانية متردداً في إعلان تأييده للوحدة، فقد عارض الرئيس شمعون مباركة الوحدة، مع أن قيامها لاقى تأييداً كبيراً في أوساط الجماهير اللبنانية الإسلامية وحتى المسيحية فقد أرسل غبطة البطريرك الماروني المعوشي برقية تأييد ومباركة للوحدة في 8 شباط 1958 ورد الرئيس عبد الناصر ببرقية جوابية في اليوم التالي. (صحيفة النهار، 1958/2/13).

في المقابل كان بيان وزير الخارجية شارل مالك غامضاً ولم يعلن تأييده مطلقاً للوحدة، بل حرص على استقلال لبنان.

وبشير الرئيس سامي الصلح إلى أنه قد تم الاتفاق بينه وبين السفير عبد الحميد غالب على تأليف وفد برئاسته للتهنئة بالوحدة، وأن الرئيس جمال عبد الناصر يفضل أن يستقبل الوفد في القاهرة، وقد لمس الرئيس الصلح أن اقتراحه بتشكيل وفد برئاسته قد اصطدم بتحفظ من الرئيس شمعون والدكتور مالك من جهة، ومعارضة شديدة من المعارضين لتفشيل هذه الزيارة من جهة أخرى. وفي معرض مناقشته لهذا الموضوع مع الدكتور مالك قال له الرئيس الصلح: «في حال استمر تحفظكم فسأضطر إلى الاستقالة»، وعلى الأثر اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتأليف الوفد من الرئيس الصلح، ومن سليم لحود، وفريد قوزما؛ لكن المناورات لم تنته بدليل أن وزارة الخارجية تأخرت في رفع طلب المقابلة إلى حكومة ناصر، مما أخرج موقف الرئيس الصلح أمامه، ودفع الرئيس الصلح للتهديد بأنه في حال عدم إرسال طلب زيارة الوفد للمسؤولين المصريين فسأرساله على أوراق تابعة لرئاسة الوزارة، عندها رفع طلب المقابلة للمسؤولين المصريين. (الصلح، 2004، 281).

1.3.7. في التدخل العسكري الأمريكي في لبنان: أمام استمرار تهريب الأسلحة للثوار ضد محاولة التجديد لرئاسة الجمهورية ووقوف الأجهزة الأمنية موقف المتفرج، مما أصاب الموالاة والمعارضة بالإحباط وأدى إلى اندلاع الثورة، ورفعت وزارة الخارجية اللبنانية أمر قضية تدخل الجمهورية العربية المتحدة في سياسة لبنان الداخلية، وعقد مجلس الجامعة أربع جلسات في بنغازي (ليبيا) وطلبت ليبيا من الوفد اللبناني سحب شكواه ولكن دون نتيجة، فرفع لبنان الشكوى لمجلس الأمن الذي قرر إرسال مراقبين بصورة عاجلة إلى لبنان. (الصلح، 2004، 298).

خابر شمعون واشنطن للتدخل العسكري للضغط على المعارضة من أجل الحل السليم، ولما رأت واشنطن عدم جدوى التحركات السياسية فكرت جدياً بالتدخل العسكري وكان ذلك في 1958/7/15.

لاقى التدخل العسكري الأميركي ترحيباً كبيراً من الرئيس شمعون، وعقدت الحكومة اللبنانية جلسة خاصة عند نزول مشاة البحرية، أدلى الرئيس سامي الصلح في نهاية الجلسة بتصريح اعتبر فيه التدخل الأمريكي مجرد مساعدة تقدمها دولة صديقة من أجل حماية استقلال لبنان من الأخطار التي تواجهه، وللضغط على تدخلات الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي على الفتنة التي كانت تُهدد استقلاله وكيانه، وجاء الموفد الأمريكي مورفي إلى لبنان وقابل الرئيس شمعون ولم يقابل المعارضة ثم قابل الرئيس عبد الناصر وانتصر التوافق الأمريكي – الناصري ونجح مخطط مورفي بانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. (الصلح، 1960، 66).

1.4. في السياسة الداخلية

أما في السياسة الداخلية فسأعرض لبعض المواقف التي مرت بها حياته السياسية وكيفية تخلصه بإبداع من الكثير من المشكلات.

«ما حللنا ننسى بعهد الأجانب
لبنان بأسره عالقة لايب

عهد البلاوي عهد المصايب
عمل العجائب عمل الغرائب

1.4.1. في توليه الوزارة لأول مرة في 1942/7/27 يقول: «طلب مني أن أوقع - كما كان مألوفاً، استقالة بدون تاريخ، تؤرخ لإقالاتي من قبل السلطات العليا عند الاقتضاء، فرفضت التعاون على هذا الأساس». (الصلح، 1960، 72).

وفي الوقت الذي أشيع فيه في المجالات السياسية أن وصوله للحكم كان بسبب مطالبته بحقوق للطائفة الإسلامية إلا أن التاريخ يشهد أن هذه الوزارة الأولى جاءت لتأمين الرغيف بعد فشل وزارة أحمد الداعوق في ذلك، وقيام التظاهرات النسائية أمام السراي بعدما بدأت المجاعة تنهش بالشعب اللبناني. (الصلح، 1960، 71).

تولى سامي الصلح الحكم والمحتكرين ورجال الانتداب أبعد ما يكونوا عن أمور الشعب وجوعهم، حاول الحصول على تمويل من سوريا ولم يوفق، وعند عودته أعلن ببلاغ رسمي أن المؤن ستصل إلى لبنان قريباً من دمشق بكميات ستملأ الأسواق، وهكذا فرض على المحتكرين إفراغ مستودعاتهم خوفاً من فشل سياستهم. (الصلح، 1960، 70).

لقد انفجرت أزمة الرغيف بفضل إبداعه السياسي وفي ذلك يقول الشاعر الشعبي عمر الزعني مادحاً الرئيس الصلح:

حقوق آمالنا ولبي المطالب

ومنذ ذلك أطلق عليه لقب «أبو الفقير» لقد كان الرئيس الصلح يردد دائماً: «إن الحكومة التي لا تؤمن الرغيف تفقد مبرر وجودها».

1.4.2. قام التعاون بين الرئيسين بشاره الخوري ورياض الصلح يعتمد على سكوت الأخير عن تجاوزات عائلة الخوري ومذكراتها لقاء التعاون العربي والعداء لإسرائيل ولكن الرئيس سامي الصلح كان يرى أن هذا الميثاق غير المكتوب لم يكن قادراً على إبدال النفوس بين ليلة وضحاها، رغم أنه خدم كعنصر تهدئة لفترة وجيزة، ذلك لأن المسلمين يعتبرون لبنان جزءاً من العالم العربي، في حين يعتبر المسيحيون أن له هوية خاصة. (جريدة النهار، 1958/2/3)، لقد استطاع الميثاق أن يحول لبنان إلى مركز تجمع للطوائف دون أن يتمكن من صهرها وتوحيدها في موقعة سياسية واحدة، ولن يستمر على قيد الحياة إلا إذا اعتمدت الدول على تكوين جيش وطني قوي قادر على مواجهة التحديات. (الصلح، 2004، 94).

1.4.3. ضريبة أرباح الحرب الاستثنائية: قام التجار خلال الحرب بإخفاء ما لديهم من بضائع تتعلق بلقمة الشعب بهدف احتكارها لذلك عمد إلى إرغام التجار لدفع ضريبة على أرباح الحرب الاستثنائية، فتوترت العلاقات بعد أن تبين أن حوالي عشرين تاجراً فاقت أرباحهم خلال سنة ونصف مائة مليون ليرة، مما يعني أن الضرائب التي يجب أن تجبي من التجار خلال الحرب تقارب الربع مليار ليرة في الوقت الذي كانت موازنة الدولة لا تتجاوز ستة ملايين ليرة. وضع التجار مبلغ ستة ملايين ليرة بتصرف رئيس الوزارة وتعهدها له بإبقائه في الحكم عشر سنوات لقاء إلغائه قانون ضريبة أرباح الحرب. أمام إصرار الرئيس الصلح على عدم التراجع قدم التجار هبة للجيش البريطاني ثمن سبع طائرات قاذفات لهب وقدموا تبرعاً للجيش الفرنسي بقيمة مئة وخمسون ألف ليرة. (الصلح، 2004، 81).

والجدير ذكره أنه في 1944/10/5 صدق المجلس النيابي اللبناني على قانون بإلغاء قانون ضريبة أرباح الحرب الاستثنائية، والأنكى من ذلك أنه استثنى الشركات ذات الامتياز والشركات الأجنبية في هذه التسوية.

1.4.4. سيطرة جماعة الرئيس الخوري على الحكم: يقول الرئيس سامي الصلح: «الحكم مجزأ بين السراي والقصر: كثيراً ما كنت أطلب الوزراء والمديرين العامين وبعض الموظفين لأجتمع إليهم وأستوضحهم في قضايا إدارية فلا أجدهم في مكاتبهم، وعندما استفسر، أعلم أنهم كانوا في القصر الجمهوري.

- يتدخلون في القضاء، وكل الويل للقاضي والموظف الذي يضرب بمشيتتهم عرض الحائط.
- أردنا تطبيق القانون فحاربونا، لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة.
- حاربونا لأن القمار هو أحد مواردهم السرية.
- حاربونا لأننا أردنا منع التهريب إلى إسرائيل، لأن هذا المنع يقطع عليهم الرزق الحرام.
- حاربونا لأننا أردنا أن نضع الأنظمة والقوانين لمنع أطماعهم وشهواتهم». (الصلح، 1960، 225).

من ناحية أخرى نجد الرئيس الخوري يسعى لإسقاط حكومة سامي الصلح ويخلق خلافاً صيبانياً يؤدي إلى أزمة وزارية، فقد نشأ خلاف بين النائب مارون كنعان والنائب رشاد عازار، وكانا نائبيين عن منطقة جزين، فقد جاء الأول للرئيس الصلح يطلب صرف حارس بلدية كفرحونة من العمل متهماً إياه أنه «لطش» قنينة نبيذ تساوي ثمانى ليرات لبنانية.

أما الثاني فقد طالب الرئيس الصلح برأس كاتب البلدية، متهماً إياه «بلطش» 12 ليرة من مال البلدية يقول الرئيس سامي الصلح: «حاولت أن أدفع بنفسى العشرين ليرة لننتهي من الحكاية وتجنب أزمة وزارية، وفكرت بصرف الشاويش والكاتب معاً ولكن النائبيين رفضوا هذا الحل، فقد كان كل واحد منهما يصّر على صرف خصمه تأكيداً لنفوذه، وفي النهاية وعندما لم تتحقق مطالبهما، دخلا في المعارضة»، ويقول الرئيس الصلح: «إن معظم النواب، يقضون وقتهم بخلق المتاعب للحكومة بسبب دركي أو حاجب». فوقف الرئيس الصلح بوجه رئيس الجمهورية وقال له: «يا فخامة الرئيس إنك غير صادق وليست تعمل بوحى ضميرك، وأنت الآن تقرر مصيرك بنفسك، ولن يمكنك بعد ذهابي، أن تشكل أي حكومة». (الصلح، 1960، 216).

من ناحية أخرى يتابع الرئيس سامي الصلح قائلاً: «ومن الطريف أنني اكتشفت سراً من أسرار القصر الجمهوري، وهو عادة غير مستحبة انتقلت كميكروب فاسد من رأس مدير إلى رأس مدير آخر، وتفتشت العادة في رؤوس أكثر المديرين، فأصبحوا يذهبون إلى القصر الجمهوري ليقدموا فروض العبودية لسيد القصر... وأذكر أنه في أوائل أيار 1946 توجهت إلى القصر فوجدت أكثر المديرين ينتظرون باب الفرج ليسمح لهم بمقابلة رئيس الجمهورية فأساءني الأمر وقلت لهم: «ماذا تفعلون هنا».

وما أن أطل يوم 22/أيار حتى استقالت الحكومة بفضل مناورات السلطان وضغطه، وكان السبب «ماذا تفعلون هنا»، فأبعدت عن كرسي الوزارة أكثر من خمس سنوات، (الصلح، 2004، 128).

وكان الرئيس بشارة الخوري قد نسي أحداث الأعوام السابقة التي دفعته للاستعانة بالرئيس سامي الصلح لإنقاذ البلاد من الفوضى والإضرابات واستندج به في آب 1945 ليشكل وزارته الثانية، وأقتبس هنا بعض ما ورد في مذكرات وزير الداخلية يوسف سالم في تلك الوزارة يقول:

«كنت أعرف سامي الصلح معرفة جيدة وأعرف المزايا الكثيرة التي تحلى بها. فهو ينتمي إلى الأرومة الصلحية الطيبة التي أعطت لبنان من أعطت من أفضال الرجال، وهو عف اليد عف اللسان، طيب القلب إلى حد أن الجاهل يحسب طبيئته نوعاً من السداجة، وهي ليست كذلك. لقد كان سامي الصلح إنساناً بعيداً عن الشر كل البعد. قريباً من الخير. ولو أن المحبة، والحدب على الفقير والملهوف، وطهارة النفس تجسدت في رجل، لاختارت سامي الصلح».

«والذين رافقوا السياسة اللبنانية في تلك الأيام، يذكرون أن الرجل اختير شخصياً لرأس الحكومة الجديدة على أثر حملة عنيفة شنّها في بعض الصحف والأندية على أن الطائفة الإسلامية مغبونة في الوظائف، ولا سيما الرئيسية منها. وقد أثرت هذه الحملة والنغمة في بعض الأوساط، سلباً وإيجاباً، والشيء معقول جداً لأن الضرب على وتر الدين شديد الفعل في النفوس، ولا سيما في الشرق»،

(سالم، 1958، 219) وهذا خطأ فالرئيس الخوري كلّف الرئيس الصلح بالوزارة ليخلص البلاد من موجة الإضرابات ولتنتفيس الاحتقان وذلك تبعاً لسياسته القائمة على الاستعانة ثم الاستغناء. «خاصة وأن الاستقلال كان طري العود والأهواء الخارجية غير مضمونة الجانب، فخشي الرئيس الخوري أن تعصف عاصفة هوجاء بغصونه الفتية وتكسر في جذوره، فوافق على دعوة سامي الصلح لتأليف وزارة جديدة تعمل لأجل إنصاف المسلمين في الوظائف ولا سيما الرئيسية منها. (سالم، 1958، 220) وهذا خطأ آخر يورده يوسف سالم في مذكراته حين يناقض نفسه مبيناً ابتعاد الرئيس الصلح عن الطائفية عندما ذكر بمطالبة الرئيس الصلح بتعيين موظفين مسيحيين في الأمن العام يقول يوسف سالم: «أنه بعد إجراء مباراة لتعيين موظفين في الأمن العام، وبعد الامتحان الذي أشرف عليه أكفاء واختصاصيون، جاء عدد الفائزين متفقاً مع حاجة الأمن العام ومطابقته تقريباً لقاعدة التوزيع الطائفي».

«وحملت نتائج المباراة إلى القصر وعرضتها على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وقلت لهما أنه من حسن الصدق أن الناجحين في المباراة نصفهم من الطوائف المسيحية والنصف الآخر من الطوائف الإسلامية».

«قال لي الرئيس الصلح: ولكن لا تنس أنني أنا نائب المسلمين في بيروت، وأريد أن يكون لي حق اختيار بعض أبناء طائفتي».

أجبت وأنا أطلع إلى ردة الفعل في وجه الرئيس الخوري الحمد لله أن نتيجة الامتحان أمنت المساواة، فلا أظن أن هناك مجالاً للتعديل.

فالتفت الشيخ بشارة وقال بهدوئه المعهود: لا بأس. تفضل يا سامي بك، مين بتريد تعين من أبناء المسلمين؟
فقال سامي بك: جان إيليان وميشال عيسى...

تطلعت إلى الشيخ بشارة والدهشة على وجهي، فرأيته يكاد ينقلب على ظهره من الضحك. والتفت إلى سامي بك
وقلت له: ولكن، يا دولة الرئيس هذان ليسا من الطائفة التي تعنيها. فقال: لا بأس، أنا هكذا ارتأيت.

وجاريت رغبته ووضعنا جان وميشال في عداد المعينين» (سالم، 1958، 225)

أمام هذا النفس اللاطافي للرئيس سامي الصلح نجد صاحب المذكرات يوسف سالم يعارض بل يمزق مشروع
مرسوم رفعه إليه الرئيس الصلح لترقية مفتش مسلم في الشرطة إلى رتبة مفوض عام فقد رفع ناظم عكاري هذا المرسوم
لوزير الداخلية يوسف سالم وعليه توقيع الرئيس سامي الصلح ليوقعه كوزير للداخلية.

فقلت لناظم: هذا المرسوم يقول في نصه أنه قدم بناء على اقتراح وزير الداخلية، وهذا يعني أنني أنا الذي اقترحت
ترقية الأفندي مع أنني لا علم لي بذلك.

فقال لي ناظم: رئيس الحكومة بيمون...

قلت: لا. إذا كان بيمون عليك فلن يمون علي في تقديري للقضايا العامة. لذلك لن أوقع على المرسوم من غير أن
أدرس ملف المفتش المطلوب ترقيته، وإذا كان يستحق الترقية بالفعل فعندئذ سأقترح بوصفي وزيراً للداخلية ترقيته حسب
الأصول.

فقال عكاري بلباقة وديبلوماسية: ولكن يا معالي الوزير، لا تستطيع أن تبدأ عهدك مع دولة الرئيس بتفشيله بقضية
من هذا النوع.

أجبت: لن أراجع. بلغ ذلك دولة الرئيس.

وسألني عكاري: وماذا تريدني أن أجيبه إذا سأل عن المرسوم؟

فتناولت المرسوم وقطعته قطعتين، وقلت له: أرجو أن تعيده إلى دولة الرئيس وتضيف على ذلك: إذا كان يريد أن
يعمل مني كاتباً للتوقيع على معاملاته، فأنا مستعد لأن أترك الحكم الآن». (سالم، 1958، 221)

هنا أقف لأقارن موقف هذا السياسي من قضية تعيين مسيحيين في الأمن العام مكان مسلمين وموافقته على ذلك رغم
اعترافه بمعارضة القوانين، ومعارضته أمام ترقية مفتش أممي لرتبة مفوض. ويقول يوسف سالم أنه مارس عمله بوحى من
ضميره ووطنيته.

في مثل هذا الظروف كان يمارس المبدع السياسي سامي الصلح واجبه بل الأسوأ من ذلك تلك المؤامرات التي كان
يعدّها السلطان سليم (أخ رئيس الجمهورية) ضد رئيس الوزارة لدفعه للاستقالة إذا ما خالف أوامره، من ذلك يقول سعيد
فريحة في هذا الخصوص:

«ترك الشيخ فؤاد الخوري يلتهم المال بشراة ما بعدها شراة وترك سائر أفراد الأسرة يعتقدون الصفقات ويتاجرون
بالنفوذ ويتدخلون في كل كبيرة وصغيرة بجرأة ما بعدها جرأة، بل ترك الشيخ سليم الخوري يفرض إرادته على الدولة
وعلى الناس، فيعزّ من يشاء ويذل من يشاء، ولا يقف حتى عن مناصبة رياض الصلح العداء. إذا قال رياض: لا... قال
الشيخ سليم: نعم... وإذا أراد أن يعزل أو ينقل مدير البوليس ليرى السلطان يعترض ويصر على أن يبقى ناصر رعد حجراً
ثقيلاً فوق صدر رئيس الوزراء ووزير الداخلية». (الصلح، 2004، 374).

1.4.5. موقف الرئيس سامي الصلح من محاكمة رئيس الجمهورية السابق أميل أدّه: في حين أن الرئيس رياض الصلح نفسه
وقف موقفاً مضاداً ضد أي إجراء سلبى بحق الرئيس إميل إدّه، بل إنه وقف وحده في المجلس النيابي وواجه
الجماهير، وبالأخصّ السيدة لور. (مزر، دت، 1193) وأخذ يدافع عنه، فاتهم بأنه يعمل لإقامة التوازن السياسي.

بينما اتهم سامي الصلح بشارة الخوري بأنه أبدى تصلباً في موضوع إميل إدّه، إذ كان ينوي في البدء محاكمته بتهمة
الخيانة. (الصلح، 1970، 84).

وأكد النائب يوسف سالم بأن فكرة محاسبة إميل إدّه إنما تعود إلى الشيخ بشارة الخوري والجنرال سبيرز، غير أن
الصلح لم يتجاوب معهما لأكثر من سبب، وفي طليعة هذه الأسباب أن إميل إدّه يمثل في لبنان تياراً سياسياً قوياً (سالم،

1958، 177)، كما مورست ضغوطاً فرنسية كبيرة على السياسيين والنواب لمنع اتخاذ أي إجراء ضد إميل إده و«لصيانة رأسه وكرامته». (مزهر، د.ت، 1192).

ففي تقرير المفوضية البريطانية في بيروت في 29 آذار (مارس) 1944 إلى وزارة خارجيتها، وردت معلومات عن تدخل العسكريين الفرنسيين وفي مقدمتهم الجنرال بينيه (Beynet) والجنرال شاتينو (Chataigneau) لدى بعض النواب والوزراء ورئيس الوزراء من أجل عدم محاكمة إده، كما توسط الفرنسيون مع البطريرك الماروني، الذي كتب لرئيس الجمهورية، ملحاً عليه عدم إقصاء إده عن المجلس النيابي.

كما تدخل البطريرك الماروني أنطون عريضة والمطران أغناطيوس مبارك وبيار الجميل طالبين الحفاظ على كرامة الرئيس إده، وطلبوا من رئيس الوزراء ألا يسمح باتخاذ أي تدبير يحقه بمس كرامته فوعدهم الصلح بذلك. (سالم، 1958، 177)

1.4.6. موقف الرئيس سامي الصلح من التجديد لبشارة الخوري: وفي هذا المجال، يقول الرئيس سامي الصلح في مذكراته: «لا بدّ من التذكير بأنه إذا كان الرئيس الخوري رمزاً من رموز الاستقلال، فإن هذا لا يبرر هيمنة الطغمة المالية واستمرارها في ولاية أخرى على حساب بناء دولة حديثة تؤمن توزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً وسنّ قوانين الرقابة على الإدارة المؤسسات منعاً لسوء استعمال السلطة الذي تفشى خلال هذه المرحلة وكاد يحجب عن الأنظار ما حققته ولايته الأولى من إنجازات مهّدت الانتقال من الوضع القائم أيام الانتداب إلى الاستقلال». (الصلح، 2004، 137).

ويضيف الرئيس سامي الصلح: «زارني الرئيس الخوري ليؤكد ما تعهد به رياض، فما كان إلا أن أبلغت أعضاء لجنة الإدارة والعدل التي كنت أراسها في البرلمان بأن موقعي المتحفّظ لم يكن أصلاً ضد تعديل الدستور وإنما خشية أن يُستغل هذا التعديل لمآرب خاصة، وعلى ضوء تعهد رياض وتأكيد الخوري لذلك، فقد استجبت إلى تمّني زملائي النواب أعضاء اللجنة لإتاحة الفرصة للرئيس الخوري بولاية جديدة. غير أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فلم يستطع الخوري الذي كنت ولا أزال أكنّ له المحبة والاحترام، أن يضع حداً للتجاوزات وإزالة أسباب الشكوى من جهة، ولا وضع حداً للمؤامرات التي بدأت تُحاك ضد رياض، من جهة أخرى». (الصلح، 2004، 138).

1.4.7. موقف سامي الصلح من قرار إعدام أنطون سعادة: ويقول سامي الصلح في مذكراته: «إن عداوة عقائدية وسياسية كانت قد استحكمت منذ زمن بين رياض الصلح وأنطون سعادة، وقد حركتها عناصر تريد إيذاء البلاد والخلص من رياض». (الصلح، 1960، 64). ترك إعدام سعادة بهذه الطريقة أثراً سلباً انعكس على أعضاء الحزب وعلى الحكومة اللبنانية، حيث عمد بعض أفراد من الحزب إلى إطلاق النار على النائب العام الذي اشترك بمحاكمة سعادة، فأصابوه بجروح، كما حاول أحدهم اغتيال رياض الصلح في 9 آذار (مارس) 1950، لكنه نجا، وحُكم على مطلق النار بالإعدام، ما لبث أن خُفف إلى السجن المؤبد بعد تدخل رياض شخصياً. (الصلح، 1994، 159).

والسؤال: هل كان إعدام سعادة مؤامرة ضد رياض الصلح؟

ويجيب على هذا السؤال الرئيس سامي الصلح بالقول: «إثر انقلاب حسني الزعيم الذي أطاح برئيس الجمهورية شكري القوتلي، كانت الدولة اللبنانية مقتنعة إلى حدّ بعيد بأن قائد الانقلاب الجديد يعدّ العدة لافتعال أزمات أمنية في لبنان من أجل مدّ نفوذه على ساحته، وذلك بدعم الحزب السوري القومي الذي ينادي بوحدة سوريا الطبيعية. وقد كان هذا الهاجس مدار بحث ومداولات بين أركان الحكم في بيروت، وتحسباً لأي خطوة قد يقوم بها الانقلابيون في دمشق من شأنها زعزعة الحكم اللبناني، فقد سعت الدولة اللبنانية بمختلف وسائلها، سبّماً على صعيد العلاقات الخارجية، إلى طلب الدعم والموازية، وقد تمّ فعلاً توجيه نصيحة من الغرب لحسني الزعيم بوجوب التوقف عن التدخل في الشؤون اللبنانية. وخوفاً من اتّساع الاضطرابات التي بدأها القوميون، توجّهت الأنظار إلى بغداد المعادية لحسني الزعيم من أجل ردعه، وذلك بالقيام بمناورات عسكرية على الحدود مع سوريا».

يبدو أن هذه المساعي قد أثمرت، بدليل أن الزعيم ضحّى في آخر المطاف بأنطون سعادة، الذي كان قد لجأ إلى دمشق، بعد أن وقعت حوادث دامية بين عناصر من قوى الأمن اللبنانية وعناصر من القوميين السوريين، ذهب ضحيتها العديد من الأرواح البريئة انتهت في حينه إلى حل الحزب وصدور الأوامر باعتقال عناصره وعلى رأسهم سعادة. وفي مساء 7 تموز (يوليو) 1949 تسلّم الأمن العام اللبناني أنطون سعادة من نظيره السوري. وشاعت سخرية القدر أن قائد الانقلاب السوري آنذاك، والذي حمل لواءه التجأ إليه، لم يوفر له حق اللجوء والحماية. «وفي ساعة متأخرة من مساء 7

تموز (يوليو) 1949، تلقت اتصالاً من أحد الوزراء يعلمني فيه أن الرئيس السوري حسني الزعيم قد قام منذ قليل بتسليم سعادة إلى السلطات اللبنانية».

وفي هذا يقول الرئيس سامي الصلح: «بادرت على الفور بالاتصال برئيس الجمهورية، وأبلغته أن الرأي العام يرى في هذه المحاكمة تمثيلية، خاصة إذا صدر حكم الإعدام، فضلاً عن أن تنفيذه من شأنه أن يسيء إلى سمعة القضاء والعهد. كنت لا أقر عقاب الموت، ولو أخذ في الأساس بنصيحتي بإلغاء قانون الإعدام، لكان رياض الصلح مستمراً في خدمة بلاده التي كانت بأمس الحاجة إليه». ويضيف الرئيس سامي الصلح بالقول: «لن أخوض في تفاصيل المحاكمة، بل أذكر أن الادعاء العام قد أخذ على سعادة إعلان الثورة المسلحة، والعصيان، ومهاجمة المخافر، والاتصال باليهود، مستعرضاً تاريخ الحزب منذ نشأته، محملاً سعادة المسؤولية المباشرة عن كل ذلك، مطالباً بإنزال عقوبة الإعدام به. كانت المحكمة قد عادت إلى الانعقاد لتصدر حكمها».

«وبعد ثلاث ساعات، وفي الساعة الثانية من مطلع يوم الجمعة 8 تموز (يولي) 1949، تقدم القاضي غبريال باسيلا من أنطون سعادة في غرفة سجنه وأبلغه: أن رئيس الجمهورية رفض العفو عنه، وأن الحكم سينفذ فيه فوراً». وكان ردّي الفوري بتحميل القضاء آنذاك المسؤولية عن هذا العمل، إذ لم يحافظ على استقلاليته ولم يصنّ حرمة الجسم القضائي، الأمر الذي حمل القاضي الرئيس إميل تيان على الاستقالة من مجلس القضاء الأعلى، وعلى الرغم من أن الدولة كانت مقتنعة بأن سعادة كان يخطط للقيام بثورة مسلحة ويعمل على الإطاحة بالشرعية والنظام، إلا أن ذلك لم يكن ليبرر الأخطاء القانونية التي ارتكبت في محاكمته. (الصلح، 2004، 169).

1.4.8. موقف الرئيس الصلح من الممارسات الطائفية ضد رئاسة الوزارة: لم تكن الممارسات الطائفية في الحكم ضد المواطنين فحسب، وإنما ضد رؤساء الوزراء أيضاً؛ فقد كشف الرئيس عبد الحميد كرامي أوائل 1947 عن معاناته كرئيس سابق للوزراء في عهد الرئيس بشارة الخوري.

وقد حرص رئيس الجمهورية على تكريس الخلافات بين الزعامات الإسلامية، ولا سيما السنية المرشحة لرئاسة الوزراء، فبالرغم من اعتراف الرئيس بشارة الخوري أن رياض الصلح هو الشخصية السنية المؤهلة للتأثير على الشارع السني، فقد اعتبر أن الاستمرار في تغيير رؤساء الوزراء يهدف إلى إرضاء الزعماء السنة المتنافسين، مخفياً الهدف الحقيقي من ذلك وهو تقوية سلطة الرئاسة.

وفي 8 أيار (مايو) 1946، أبى الرئيس سامي الصلح إلا أن يدلي برأيه حول تدخل الرئاسة الأولى في الكثير من الأمور قبل مغادرته رئاسة مجلس الوزراء، فألقى كلمة أشار فيها إلى المناورات التي تحاك من وراء الستار، غامزاً من قناة رئيس الجمهورية، مما فسّر كلامه بأنه انتقاد للرئاسة الأولى. كما ذكر أنه اكتشف سراً من أسرار القصر الجمهوري وصفه بأنه «ميكروب فاسد» أصاب جميع مدراء الدولة، إذ إن هؤلاء يذهبون إلى القصر الجمهوري لينالوا التبريك ويقدموا فروض العبودية لسيد القصر، وأصبح همهم إرضاء رئيس الجمهورية وليس العمل للمصلحة العامة. كما استفاض الرئيس سامي الصلح بشرح معاناته وتجربته السياسية مع الرئيس بشارة الخوري بالقول: «التعاون معي لم يكن بهدف الإصلاح... إنما لتنفيس الاحتقان... في بادئ الأمر تمكنت، وفي فترة وجيزة، من فك الإضرابات، بالمفاوضات والإقناع، وكان الجمهور مطلعاً على المفاوضات الجارية بين الحكومة والمضربين، وتوصلت أيضاً إلى إعادة النظام والهدوء إلى نصابهما، وإلى مباشرة أعمال كبيرة مختلفة تعود على البلاد بالخير والنفع. لكن هذا لم يكف لتهدئة خواطر الناس، فصار الكل يتذمر من سوء الإدارة والفوضى، فحاولت مراراً أن أقنع الرئيس أن يضع حداً لممارسات الذين شوها سمعة العهد الاستقلالي، والمبادرة في طرح مشاريع إصلاحية: إصلاح الإدارة، وقانون الإثراء غير المشروع، وتحديث قانون العمل، وتشديد أساليب الرقابة، وتوسيع صلاحيات ديوان المحاسبة، وكنت قد بدأت في هذه المشاريع منذ عام 1946 واعتقدت أن تكليفي برئاسة الحكومة كان بهدف متابعة هذه السياسة الإصلاحية. غير أن الخوري لم يشأ التجاوب، وظهر أن تعاونه معي كان فقط لتنفيس الاحتقان. وبدلاً من اعتماد سياسة إصلاحية طويلة الأمد تعود بالنفع على الرئيس وعهده، أخذ يتبع سياسة تغيير الحكومات ظناً منه أن فتح باب التنافس بين المرشحين لرئاسة الحكومة والوزارات من شأنه أن يدعم موقعه ولو كان على حساب الاستقرار، وكانت هذه السياسة متبعة منذ الانتداب حتى يومنا هذا. هذه الاعتبارات وغيرها لم تعد تسمح لي بالصمت والتغاضي عن التجاوزات، فبادرت بمخاطبة نواب الشعب، فقلت: «هل تستطيعون، ويدكم على ضميركم، أن تؤكدوا أننا مسؤولون عن هذه الحالة؟» وبالطبع، كان من الصعب عليهم الرد بالإيجاب».

إلى أن يقول: «ولهذا فعندما حاول بشارة الخوري أن يطبق معي، كما سبق وفعل مع الآخرين، نظرية الاستعانة والاستغناء، وتحميل حكومتي مساوئ عهده، حصلت مشادة بيني وبينه حذرتة قائلاً: «يا فخامة الرئيس أنت الآن تقرر مصيرك بنفسك سأغادر الحكم وستلحق بي، ولن تستطيع بعد ذهابي تشكيل حكومة جديدة».

وبدأ رئيس الجمهورية يوعز إلى الوزراء بالاستقالة واحتدم الخلاف بيننا وألقي أكثر من اجتماع وزاري حتى لا يرى الواحد منا الآخر. وطلب رئيس الجمهورية من النواب عدم الموافقة على منح حكومتي أية سلطة تشريعية لإصدار القوانين وفق البرنامج الوزاري الذي أعلنته. وكنت قد طالبت بسلطة التشريع لأتمكن من إصدار القوانين اللازمة». (الصلح، 2004، 177).

1.4.9. مناورات السلطان سليم الخوري: ويشير الرئيس سامي الصلح بالقول: «وكدليل قاطع على نفوذ الشيخ سليم، شقيق الرئيس الخوري، فقد دخل معي (بصفته ضامناً الأكثرية النيابية) في مفاوضات عارضاً عليّ تسلم زمام الحكم في تلك الآونة العصيبة ولمدة وجيزة. فقبلت التكليف شرط إعطائي صلاحيات استثنائية. وباشرت العمل في 12 شباط (فبراير) 1952، فكانت الحالة صعبة جداً وزاد من صعوبتها أزمات كادت تكون مستعصية الحل. وكان بيان حكومتي في البرلمان صريحاً وواضحاً ومقتصر على ما يمكن تحقيقه».

«كانت محاولة لإنقاذ البلد من الوضع المتردي، لكن الصعاب التي كان من المؤكد أنني سوف أواجهها فور تأليف الحكومة كانت أكثر من أن تحصى، منها استمرار إضراب المحامين، بشأن إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية، وإضراب المستهلكين لخفض أسعار الكهرباء، وإضراب السائقين والطلبة والمعلمين وموظفي سكة الحديد وموظفي المصارف، وأخيراً إضراب الصحافة أضف إلى ذلك المعارضة العنيفة في المجلس، والمشاكل مع المؤسسات البترولية» (الصلح، 2004، 173).

كما يشير الرئيس سامي الصلح في مذكراته بالقول: «إن سبب استياء الرئيس عبد الله اليافي من رئيس الجمهورية هو الاضطراب والفوضى التي كان يسببها شقيق رئيس الجمهورية ويتغاضى عنها الرئيس، ولأن سليم الخوري كان يتصرف في أجهزة الدولة وكأنها (مزرعة) لال الخوري. ولكن سليم الخوري اعتبر أن وقوفه في وجه رؤساء الوزراء ومنهم عبد الله اليافي وقبله رياض الصلح إنما هي خطة لإقامة التوازن الإسلامي - المسيحي».

ويشير الدكتور حسان حلاق بالقول: «الأمر الملاحظ أن العلاقات بدأت تسوء بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بسبب المحاولات التي قام بها رئيس الوزراء للقضاء على نفوذ «السلطان سليم» والحد من سيطرة النافذين ومحاولته تحسين علاقات لبنان مع سوريا». (حلاق، 1988، 596).

1.4.10. استقالة حكومة سامي الصلح الثالثة وخلع الرئيس الخوري: مع تزايد سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في أوائل عام 1952 وتفشي ظاهرة اقتناء السلاح حذر النائب جان سكاف من الأوضاع السيئة واعتبر بأن الاشتباكات المسلحة وانتشار الاستياء والفوضى والنقمة ليست سوى قرائن وتباشير وإنذارات صارمة بأسوداد أفق المستقبل. كما اعتبر النائب علي بزي بأن «ناقوس الخطر يدق». (محاضر المجلس النيابي، 1952/5/8).

وفي 9 أيلول (سبتمبر) عام 1952 كان على الحكومة أن تواجه المجلس بعد أن وصلت الأمور إلى طريق مسدود بين الرئيس الصلح والرئيس الخوري، ألقى الرئيس الصلح الخطاب التاريخي الذي يعتبر أقسى وأعنف بيان صدر عن رئيس حكومة ضد رئيس الجمهورية دوى في قاعة المجلس النيابي منذ تأسيسه وهو يعتبر - البيان - الأزمة الذي أطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظراً لاثهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد والإفساد، ومما جاء في بيان سامي الصلح: «حاربونا لأننا أردنا أن نحكم ونعيد الحكم إلى السراي، إلى الوزراء ورئيس الوزراء».

وعن محاربة رئيس الجمهورية وأنصاره لرئيس الوزراء قال: «أردنا تطبيق القانون فحاربونا، لأننا أردنا أن نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة، والقمار هو أحد موارد السرية، حاربونا لأننا شرعنا في مكافحة التهريب إلى إسرائيل لأن هذه مكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام... إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم».

وأشار الصلح إلى ما جناه رئيس الجمهورية من كثرة الأموال والقصور وكيف ساهم وأنصاره في تجويع الشعب وإرهاقه. وطالب الصلح أخيراً بإقالة رئيس الجمهورية في معرض تساؤله: كيف تريدون أن يتحقق إصلاح ونجاح إذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتقتلع جذورها؟

ثم يضيف قائلًا: «أين بيوتنا العادية من قصورهم الشامخة؟ أين ديوننا من أرصدة الذين أثروا على حساب الشعب؟ أين جيوبنا الفارغة وكواهلنا المثقلة بالديون من أموالهم؟ حاربونا لأننا وقفنا إلى جانب الطبقات القادحة ودافعنا عنها دفاع المستميث». (الصلح، 2004، 177).

ومع أنه أعلن أمام المجلس النيابي عن عدم حاجته إلى ثقته بل قدم استقالته إليه، نجد الرئيس الخوري يصدر مرسوماً بإقالته وتكليف ناظم عكاري بتشكيل الوزارة فيفشل، لأن الرئيس الخوري طلب منه الاستقالة، ويكلف الرئيس صائب سلام

ولم يفلح أيضاً، وتقدم باستقالته أيضاً بعد أن طلب من رئيس الجمهورية في منزله في عاليه التنحي، وبعد أن رفض الجيش التدخل في القضايا الداخلية قدم الخوري استقالته في 1952/9/18. (الصلح، 2004، 180).

1.4.11. الرئيس شمعون يعمل على إضعاف مركز رئيس الحكومة: بدأ شمعون عهده بتكليف أكثر من قطب سياسي لتشكيل الحكومة ووضع العراقيل دون إنجاز مهمته، وفي هذا المجال يقول الرئيس سامي الصلح: «تجنب تكلفتي لمعرفته الأكيدة بأنني لن أجاريه في لعبته وألجأ إلى الاعتذار، كما فعل سائر المستعدين لتأليف الحكومة الجديدة». وفي آخر المطاف شكّل الأمير خالد شهاب الحكومة المصغرة التي اختارها له شمعون والتي صادقت على جميع المشاريع والقوانين التي اعتمدها شمعون ومنها تعديل قانون الانتخاب، وتحديد عدد النواب بـ44 بدلاً من 77، وبذلك حُرم خالد شهاب من مقعد نيابي في حاصبيا، منطقته الانتخابية. فحلّ الرئيس شمعون مجلس النواب، بعد تكليف الرئيس صائب سلام تشكيل حكومة انتخابات جرت في تموز (يوليو) 1953، وبذلك في تلك الانتخابات محاولات رسمية وقوية لمحاربتني وإقصائي عن النيابة. لكن المراجع العليا فوجئت بالنتائج التي أعلنت فوزي بأكثرية ساحقة، ذلك أني كنت قد عملت في حياتي السياسية على الوقوف دائماً إلى جانب الكادحين مدافعاً عن لقمة الفقير. وفي هذه الانتخابات، مارست المرأة، للمرة الأولى، حقها في الاقتراع، فأزرتني وعدت إلى الندوة النيابية في أعقاب حرب ضروس.

1.4.12. مناورة الرئيس شمعون لدفع الرئيس الصلح للاستقالة: يذكر الرئيس الصلح أنه أثناء قيامه بفريضة الحج اجتمع به الأمير فيصل بن عبد العزيز وأخبره أن هناك مؤامرة تدبر ضده، (الصلح، 2004، 198). وعندما عاد إلى البلاد تقدم باستقالته إلى الرئيس شمعون في بيت الدين في 1955/9/5، فرفضها. (الصلح، 1960، 311). يقول الرئيس الصلح:

«قبل انعقاد جلسة مجلس النواب في 13 أيلول (سبتمبر) 1955 نبهت الرئيس شمعون إلى ما يمكن أن يحدث في الجلسة إذا لم يردع جماعته عن المناورات، وأن تتقلب جلسة المجلس العادية إلى جلسة مهاترات، (الصلح، 2004، 198). فأجاب بأن التعليمات قد صدرت إلى من يلزم وأن رئيس البرلمان عادل عسيران تعهد بحصر المناقشات في جدول الأعمال العادي منعاً لحدوث أية أزمة، غير أن أحداً لم يلتزم بهذه الوعود مما دلّ على نية الرئيس شمعون في تنفيذ المؤامرة التي ألمح إليها الأمير فيصل، فكان أن قدمت الاستقالة خطياً وقبلها». (الصلح، 2004، 198).

1.4.13. جهود الرئيس الصلح في تأكيد أن السياسة الخارجية لن تشق الصف اللبناني: يقول الرئيس الصلح: «إن قيام تحالفات أو أحلاف جانبية في هذا الوقت من شأنه إضعاف مركز العرب، وأن دخول لبنان في هذا النفق المجهول من شأنه خلق اضطرابات داخلية، لبنان بغنى عنها، ولا بد في هذه المرحلة الدقيقة من إعطاء الأولوية للشأن الداخلي.

إنني كرئيس للوزراء مع بقاء لبنان بعيداً كل البعد عن هذا الحلف أو أية أحلاف أخرى.

وتبين لي فيما بعد أن الرئيس شمعون أشار على شاه إيران ضرورة الاستئناس برأيي بعد أن لمس تحفظي تجاه هذا الحلف». (الصلح، 2004، 198).

لقد كان باستطاعة الرئيس شمعون إقالة حكومة الصلح والمجيء بحكومة تقبل التوقيع على حلف بغداد ولكنه كان مضطراً للأخذ بعين الاعتبار من موقف الهيئات المسيحية الدينية المتخوفة من أن يكون هذا الحلف توطئة لمشروع وحدة الهلال الخصيب الهاشمي الذي يهدد وحدة واستقلال لبنان.

ويقول: «وإنني كرئيس للحكومة، قد تصدّيت لجميع الضغوطات العربية والغربية بجميع أنواعها ومراميها للدخول في هذا الحلف، معلناً سواء في البرلمان أو في وسائل الإعلام، أن لبنان لن يدخل حلف بغداد إطلاقاً»، (الصلح، 2004، 222). وهكذا من موقفه كرئيس مسلم وقف إلى جانب الطائفة المسيحية في الوقت الذي كان فيه الرئيس الماروني يقف حائراً أمام سياسته الغربية المؤيدة لإيران وللهاشميين وبين أهله ومؤيديه في لبنان، فجاء الإبداع السياسي للرئيس الصلح منقذاً للرئيس شمعون.

1.4.14. موقف شمعون المناوئ للبطريرك وزيارة الرئيس الصلح لبكري: تقدمت حكومة الرئيس الياضي باستقالتها بعد أن رفض شمعون قطع العلاقات مع الغرب بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكان الرأي العام اللبناني قد انقسم حيال قطع العلاقات، كان الرأي الراض للقطيعة يمثل الأغلبية الساحقة من المسيحيين الذي كان يعتقد أن مثل هذا التوجه من شأنه أن يعرض مصالح لبنان إلى نتائج سلبية، أما الفريق المسلم فكان يرى أنه لا يجوز الإبقاء على علاقات دبلوماسية مع دول اعتدت على مصر عبد الناصر الذي رفع شأن الأمة العربية، وفي هذا يقول الرئيس

الصلح: «أما أنا فكنت أرى أنه ليس من المصلحة بمكان أن تتسع الهوة بين أبناء الوطن الواحد فتكرس الانقسام لعجزنا عن تحمل المسؤولية والتوصل إلى قواسم مشتركة».

ويضيف: «ورأيت من واجبي الوطني في هذه الظروف العصيبة أن أولف حكومة تعمل على تجنب الوطن مخاطر الانفجار، وقادرة على احتواء الأزمة إن وقعت، وعلى الخروج بالوطن من المأزق الخطر، وقمت بعد تشكيل الحكومة بزيارة إلى البطريرك المعوشي في بكركي، بالرغم من موقف الرئيس شمعون المناوئ للصلح البطريركي، وكانت غايتي الأساسية من مثل هذه الزيارات التقليدية التي درجت على القيام بها بالمناسبات، تدعيم الوحدة الوطنية في صفوف الشعب، من جهة، وتقريب وجهات النظر بين البطريرك الماروني ورئيس الجمهورية من جهة أخرى». (الصلح، 2004، 246).

1.4.15. موقف الرئيس الصلح من حوادث 1958: بدأت المعارضة تحركها على أثر تصديق المجلس النيابي على مشروع ايزنهاور، فقدم بعض النواب استقالتهم من المجلس، وفي 12/5/1957 أقامت المعارضة مهرجاناً ضخماً تهجمت فيه على رجال العهد وأشارت برجال الحكم في مصر وسوريا – وطالبوا بإقالة الحكومة، وفي انتخابات عام 1958 أبعدت المعارضة عن البرلمان، وبدأت الانقسامات تأخذ طابعاً طائفيًا وفي هذا يقول الرئيس الصلح: «رأيت من الواجب طمأنة المسيحيين ولا سيما من قبل الفريق المسلم، تجنباً لتكريس هذا الانقسام، وهنا أقولها بكل صراحة، فكما وقف الكاردينال البطريرك المعوشي إلى جانب المعارضة بأكثريتها الإسلامية، وقفت من جهتي إلى جانب الشرعية (أي الدولة) التي كانت تؤزرها الأكثرية الساحقة من المسيحيين ولو اضطرني ذلك إلى دفع الثمن غالياً». (الصلح، 2004، 275).

وبعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في 22 فبراير 1958 دعا الرئيس الصلح لتشكيل وفد برئاسته لتهنئة الرئيس عبد الناصر في القاهرة، ولكن الرئيس شمعون ووزير الخارجية شارل مالك عارضا هذه الزيارة وفي هذا يقول الرئيس الصلح: «إن التقارب مع القاهرة يحول دون قيام الاضطرابات والواجب يقضي بحل المشاكل مع الرئيس المصري وجهاً لوجه». وأمام معارضة شارل مالك قلت: «إن علينا أن نظهر حسن النية فلا نلام بعد ذلك مهما كانت النتائج، وفي حال استمر تحفظكم فسأضطر للاستقالة»، (الصلح، 2004، 284). وتوجهت إلى مصر ولكن بقيت المناورات فقد تأخرت الخارجية اللبنانية بطلب المقابلة، مما وضع الوفد اللبناني في موقف حرج أمام مسؤولي القاهرة.

1.4.16. الإنسانية والسياسة عند الرئيس الصلح: رغم الاعتداء على منزل الرئيس الصلح ونهبه وحرقه إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس من القيام بواجبه الإنساني فخلال ثورة الزعيم كمال جنبلاط ضد العهد، كان عدداً كبيراً من الجرحى، ولم يكن لدى المعارضة الوسائل الكافية لإسعافهم: «وكانت خسائر الثوار بلغت 1400 قتيلًا كما جاء في كتاب قائد الجيش في 15/6/1957... وقيام الدكتور بشارة دهان الذي أنيطت به رئاسة دائرة الصحة لدى الحزب الاشتراكي بالاتصال بي لتزويده بوسائل الإسعاف والعقاقير والأدوية، بإيعاز من كمال جنبلاط، فأسرعت، وكان ذلك في أوج الثورة، وبعثت إليه بكمية كبيرة من الإسعافات الطبية، وكان الألم يحز في نفسي لما كان يحصل في البلاد». (الصلح، 2004، 305).

أمام هذا الموقف الوطني، طلب الرئيس شمعون تدخل الجيش الأمريكي لدعم عهده ضد تدخل عبد الناصر مع أن العلاقات الأمريكية المصرية كانت متفقة على انتخاب قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

ومع انتخاب الرئيس شهاب، ومع حرق وتدمير منزل الرئيس الصلح، فقد عاد هذا الرجل من المنفى إلى المعترك السياسي اللبناني وهو في الخامسة والسبعين من عمره ليقود معركة انتخابية ويفوز بمقعد في المجلس النيابي عن دائرة بيروت، كيف لا وهو «أبو الفقراء» وهو المدافع عن أموال الشعب ففي 19/11/1965 وقف معارضاً لمشروع اتفاق مصالحة بين الدولة اللبنانية وشركة مدريكو بمبلغ مليون ومئة ألف ليرة لبنانية تدفعها الشركة بدلاً من استيفاء ضرائب مستحقة بقيمة مئة وعشرين مليون ليرة لبنانية، من جهة ثانية ناشد المسؤولين: «أن يعتمدوا على التنكشف والتوقف عن الهدر وعلى التوقف عن زيادة عدد الموظفين الذين زاد عددهم بشكل جاوز الضرورة». (الصلح، 2004، 344).

وهكذا وقبل وفاته بقليل يقول: «نحن في مرحلة حرجية، والإفلاس بدأ يخيم بشكل أو بآخر على البلاد، والجيل المساعد يعاني قلقاً مخيفاً، فيهاجر، والحاكمون يحكمون بعقلية القرون الوسطى فهل أصبح لبنان تحت رحمة الذين يعملون للقضاء على مستقبل أبنائه» وقد عبر شاعر الشعب عمر الزعني عن هذه الحالة فأنشد:

والأرذال عاييمين
والأوامم عم بتموت

الجهلاء حاكمين
والأندال عايشين

يا ضيعانك يا بيروت (1)

وكأنني بالرئيس الصلح يتكلم عن مشاكل لبنان الحالية وذلك قبل أكثر من خمسين عاماً.

2. الخلاصة

وتبقى أزمة العلاقة المتوترة بين طرفي السلطة التنفيذية في لبنان وأعني سلطة رئيس مجلس الوزراء مقابل سلطة رئيس الجمهورية، حيث تتقاطع السلطان في مواقف مختلفة قد تؤدي إلى عرقلة العمل السياسي.

إنّ محاولة كلّ طرف أن يعمل لصالح مؤيديه لا بدّ أن يؤدي إلى خراب البلاد ولا بدّ أن يؤدي إلى ظهور الشعور الطائفي الذي يطل برأسه من وقتٍ لآخر، وهذا هو حال لبنان منذ إعلان قيامه عام 1920 وحتى يومنا الحالي فما زالت الطائفية تتدخل في الشأن السياسي اللبناني.

المراجع

- ديب نايف أبو لطيف 2015، الإبداع من الفكر إلى الممارسة، دار رسلان دمشق.
- حسان حلاق، 1988، التيارات السياسية في لبنان، 1943-1952، الدار الجامعية - بيروت.
- سامي الصلح، 1960، مذكرات سامي بك الصلح، أربعة أجزاء، 1890 - 1959، منشورات مكتبة الفكر العربي - بيروت.
- سامي الصلح، 2004، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار للنشر - بيروت.
- شارل مالك، 1957، بيان وزير الخارجية اللبنانية، شارل مالك أمام المجلس النيابي 1957/11/26.
- صحيفة النهار.
- محاضر المجلس النيابي اللبناني من عام 1946 حتى 1957.
- هلال الصلح، 1994، رجل وقضية رياض الصلح، 1894-1951. دن.
- يوسف سالم، 1958، خمسون سنة مع الناس، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر.
- يوسف مزهر، د.ت. تاريخ لبنان العام، دن.